

الأدلة العقلية على بطلان علم التنجيم عند الإمام ابن القيم من كتابه: "مفتاح دار السعادة"
Rational evidence for the invalidity of astrology according to Imam Ibn al-Qayyim through his book: "The Key to Dar Al-Saada"

محمد كربوز¹

¹مخبر الفقه الحضاري ومقاصد الشريعة، جامعة باتنة 1، الجزائر، m.kerbouz@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/12 تاريخ القبول: 2022/01/12 تاريخ النشر: 2022/05/31

Abstract

The most dangerous sciences are the sciences that contradict the Islamic doctrine, and among those sciences is the science of astrology, which contradicts the statement that God Almighty is alone in creation and management of the kingdom, and that it is unique to the knowledge of the unseen. The scholars of Islam have invalidated the foundations and rulings of this science with audio and mental evidence, and among these scholars is the Imam Ibn al-Qayyim al-Jawziyah. His book "The Key to the House of Happiness" has many and varied mental evidences of its invalidity, and when this knowledge spread at this time and was fascinated by many people, I wrote this article that included collecting, arranging and clarifying that evidence.

Keywords: mental inference; astrology; astrological influences; horoscope

ملخص

إنَّ أخطر العلوم، العلوم التي تُضادُّ العقيدة الإسلامية، ومن تلك العلوم علم التنجيم الذي يُضادُّ القولَ بانفراد الله تعالى بالخلق وتدبير الملكوت، وانفراده بعلم الغيب، وقد أبطل علماء الإسلام أصولَ هذا العلم وأحكامه بالأدلة السَّمعيَّة والعقليَّة، ومن أولئك العلماء الإمامُ ابنُ القيمِ الجوزيَّة، فذكر في كتابه "مفتاح دار السعادة" أدلةً عقليةً كثيرةً وممتنوعةً على بُطلانه، ولمَّا فشا هذا العلمُ في هذا الزمن، وافتتن به كثير من النَّاس، كتبت هذا المقال المُشتمل على جمع تلك الأدلة وترتيبها وتوضيحها.

كلمات مفتاحية: استدلال عقلي؛ علم تنجيم؛ علم تأثير؛ مؤثرات فلكية؛ طالع

1. مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد، فإن من أعظم نعم الله تعالى على عباده نعمة العقل، وإن للعقل في الإسلام منزلة كبيرة ودرجة رفيعة، وليس نعمة عقيدة تحترم العقل الإنساني وتعتد عليه في ترسيخها كالعقيدة الإسلامية، ولهذا أولى أئمة الإسلام الدليل العقلي عناية فائقة، سواء في ذلك عند تقرير عقائده أو إبطال ما يصادفها، ومن أولئك الأئمة الأجلاء الذين اعتنوا بالدليل العقلي في تقرير العقائد وإبطال ما يصادفها: الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر المشهور بابن قيم الجوزية - رحمه الله - في ذلك الباع الطولي، خاصة في مقام ردّ العقائد والمذاهب والعلوم الباطلة وتزييفها، ومن العلوم التي أبطلها هذا الإمام بالأدلة والحجج العقلية: علم أحكام النجوم الذي يدعي أصحابه تأثير الكواكب في العالم السفلي وتبديلها لأحواله، فقد عقد في كتابه: "مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة" مبحثاً وقصلاً عظيم الفائدة وجليل النفع أتى فيه على بُنيان علم أحكام النجوم من القواعد.

ولما كان هذا العلم لا يزال يضرب بأطنابه، وتجدد معالمه، وله زعماؤه ورؤساءه، بل معاهدته ومؤلفاته وقنواته ومواقعه وحسابات أهله في مختلف وسائل التواصل، ونُدرت المؤلفات المعاصرة في إبطاله والردّ على أهله، جاء هذا الجهد لرفع الإشكالية الآتية:

هل ما كتبه المتقدمون -كابن القيم- في علم التنجيم وما أورده من أدلة وحجج عقلية على إبطاله كافٍ في إقامة الحجة على المنتصرين لهذا العلم والداعين إليه من أهل زماننا؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الجزئية الآتية:

- هل كان المتقدمون يرون أنّ علم الفلك والأرصاء الجوية والاستدلال بالأحوال الفلكية على الجهات أو الفصول والمواسم وتأثير بعضها في الأبدان والنبات من علم التنجيم الباطل؟
- هل الحجاج العقلي كافٍ في إبطال المذموم من علم التنجيم؟

2. الفرضية العامة

ما أورده ابن القيم من أدلة وحجج عقلية على إبطال علم التنجيم كافٍ في إقامة الحجة على المنتصرين لهذا العلم والداعين إليه من أهل زماننا.

1.2 الفرضيات الجزئية

- المتقدمون يرون أنّ علم الفلك والأرصاء الجوية والاستدلال بالأحوال الفلكية على الجهات أو الفصول والمواسم وتأثير بعضها في الأبدان والنبات من علم التنجيم الباطل.
- الحجاج العقلي كافٍ في إبطال المذموم من علم التنجيم.

3. أهداف البحث

- إبطال علم التنجيم الذي استشرى خطره في هذا العصر، خاصة بعدما استغل المنجمون وسائل الإعلام والتواصل الحديثة.
- إحياء منهج الاستدلال العقلي في إحقاق الحق وإبطال الباطل في المسائل والقضايا العقدية، لشدة الحاجة إلى هذا النوع من الاستدلال مع من لا يُقَرُّ بالأدلة السمعية أو لا يُقِيم لها وزنا.

4. منهج البحث

تمّ الاعتمادُ في البحث على المنهجين الوصفي والتحليلي اللذين بواسطتهما تمت معرفة وبيان ما ذكره الإمام ابن القيم من أدلة عقلية على بطلان علم أحكام النجوم، ثم ترتيب تلك الأدلة والتنسيق بينها، وشرحها وتوضيحها.

5. تحديد مفاهيم البحث وبيان حقيقة علم التنجيم الباطل عند الإمام ابن القيم

1.5 تحديد مفاهيم البحث

1.1.5 الأدلة العقلية

أ. مفهوم الدليل

الدليل لغة: الدليل لغة الذي يُدَلُّك، وَالْجَمْعُ أَدْلَةٌ وَأَدْلَاءٌ، وَالْإِسْمُ الدَّلَالَةُ وَالِدَّلَالَةُ، بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ. (ابن منظور، 1414هـ، المجلد 11، صفحة 249)

الدليل اصطلاحاً: عُرِّفَ ب: مَا يُؤَدِّي إِلَى إِذْرَاكَ الْمَطْلُوبِ، وَقِيلَ: مَا يُلْزَمُ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ الْعِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ، وَقِيلَ: مَا يُمَكِّنُ التَّوَصُّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى مَطْلُوبٍ خَبْرِي، وَقِيلَ: هُوَ كُلُّ أَمْرٍ صَحَّحَ أَنْ يَتَوَصَّلَ بِصَحِيحِ النَّظَرِ فِيهِ إِلَى عِلْمٍ مَا لَمْ يُعْلَمَ بِاضْطِرَارٍ. (السيوطي، 1424هـ/2004م، صفحة 77)

ب. مفهوم العقلي

العقل لغة: مادة "عقل" وردت في اللغة بعدة معاني، منها:

- الحبس: قال ابن فارس: "عقل) العين والقاف واللام أصلٌ واحد منقاس مطرد، يدل عظمه على حُبْسَةٍ فِي الشَّيْءِ أَوْ مَا يُقَارَبُ الْحُبْسَةَ. وَمِنْ ذَلِكَ الْعَقْلُ، وَهُوَ الْحَابِسُ عَنِ نَزِيمِ الْقَوْلِ وَالْفِعْلِ" (ابن فارس، 1399هـ/1979م، المجلد 4، صفحة 69)
- الحجر والنهي: قال الجوهري: "عقل العقل: الحجر والنهي، ورجل عاقل وعقول، وقد عقل يعقل عقلا ومعقولا أيضا، وهو مصدر، وقال سيبويه: هو صفة" (الجوهري، 1407هـ/1987م، المجلد 5، صفحة 1769)

- العقل نقیض الجهل: قال ابن فارس: "قال الخلیل: العقل: نقیض الجهل، یقال عقل یعقل عقلاً، إذا عرف ما كان یجهله قبل، أو انزجر عما كان یفعله، وجمعه عقول، ورجل عاقل وقوم عقلاء وعاقلون، ورجل عقول، إذا كان حسن الفهم وافر العقل" (ابن فارس، 1399هـ/1979م، المجلد 4، صفحة 69) العقل اصطلاحاً:

يُستعمل العقل في الاصطلاح على أربعة معانٍ: الغريزة المُدرَكة، والعلوم الضَّرورية، والعلوم النَّظريَّة، والعمل بمقتضى العلم.

- الغريزة المُدرَكة: بها يَعلم الإنسان وَيَعقل، وهي فيه كقُوَّة البصر في العین، فهي شَرْطٌ في المَعقولات والمعلومات، وهي مَنَاط التَّكليف، وبها يمتاز الإنسان عن سائر الحيوان، يقول ابن تيمية: "الغريزة التي يَعقل بها الإنسان، وهذه مما تَننَّوع في وجودها... والسَّلف والأئمَّة مُتَّفِقون على إثبات هذه." (ابن تيمية، 1415هـ/1995م، الصفحات 260-263)

- العلوم الضَّرورية أو البديهيَّات العقليَّة: وهي التي يَتَّق عليها جميعُ العقلاء، كالعلم بأنَّ الكلَّ أكبرُ من الجزء، وهي علومٌ لا تحتاج إلى دليل.

قال ابن تيمية في تعريفه للمعنى الثاني للعقل: "علوم ضروريةٌ يُفَرِّق بها بين المجنون الذي رُفِع القَلَمُ عنه، وبين العاقل الذي جرى عليه العقل، فهو مَنَاط التَّكليف" (ابن تيمية، 1426هـ/2005م، المجلد 16، صفحة 336)

- العلوم النَّظريَّة: وهي التي تحصل بالنَّظر والاستدلال، ويُطلق بعض العلماء على هذا المعنى من معاني العقل العلمَ، وهذا المعنى من معاني العقل هو الذي يسمَّى فاقده والقاصرُ فيه غيباً وجاهلاً وأحمق، ولا يسقط التَّكليف عنه، بخلاف المعنى السابق. (العريفي، 1438هـ/2017م، الصفحات 33-35)

- العمل بمقتضى العلم. (ابن تيمية، 1426هـ/2005م، المجلد 9، الصفحات 286-287)

2.1.5 علم التنجيم

التَّنْجِيم لغة:

التَّنْجِيم: مصدر الفعل نَجَّمَ وتَنَجَّمَ، وهو مأخوذ من النَّجْم، وتَنَجَّمَ الرَّجُلُ: إذا نظر في النُّجُوم، وَنَجَّمَ وتَنَجَّمَ: إذا رعى النُّجُوم من سَهَر (الأزدي، 1987م، المجلد 1، صفحة 495)

التَّنْجِيم اصطلاحاً:

عرّفه ابن خلدون في "مُقدِّمته" فقال: "ما يزعمه أصحاب هذه الصَّناعة من أنَّهم يَعرفون بها الكائنات في عالم العناصر قبل حدوثها، من قبَل معرفة فُوى الكواكب وتأثيرها في المولِّدات العنصريَّة مُفردةً ومُجمعةً،

فتكون لذلك أوضاعُ الأفلاك والكواكب دالةً على ما سيحدث من نوع من أنواع الكائنات الكليّة والشخصيّة. (ابن خلدون، 1984م، الصفحات 519-520)

وممّا ينبغي التنبيه إليه أنّ بعض العلماء قسّم علم التنجيم إلى قسمين:

القسم الأول: هو ما سبق تعريفه، وسمّوه علم التأثير، أو علم الأحكام.

القسم الثاني: هو الاستدلال بالأحوال الفلكيّة على الجهات أو الفصول والمواسم، وتأثير بعضها في الأبدان والنبات، وما جرت به سنّةُ الله تعالى الكونيّة عند تلك الأحوال، وسمّاه بعض أهل العلم علم التسيير، ويندرج تحت هذا القسم علم الفلك. (المشعبي، 1419هـ/1998م، الصفحات 37-41)

2.5 حقيقة علم التنجيم الباطل عند الإمام ابن القيم

بيّن ابن القيم أنّ علم التنجيم الذي دلّ السَّمْعُ والعقلُ على بُطلانه هو الاستدلالُ بالأحوال الفلكيّة على الحوادث الأرضيّة المُستقبليّة من أرزاق وأجال، وإحياء وإماتة، وهدى وضلال، ورفعة وخفض، وعزٌّ وذلٌّ، وجعلها مؤثّرةً في ذلك، مُعطيّةً له.

قال: "إنّما الذي أنكره عليكم العقلاء من أهل الملل وغيرهم أنّ جُملة الحوادث في هذا العالم، خيرها وشرّها، وصلاحها وفسادها، وجميع أشخاصه وأنواعه وصوره وقواه، ومُدِّ بقاء أشخاصه، وجميع أحوالها العارضة لها، وتكوّن الجنين، ومُدّة لبثه في بطن أمّه وخروجه إلى الدنيا، وعمره ورزقه، وشقاوته وسعادته، وحسنه وقبحه، وجذقه وبلادته، وجهله وعلمه، بل ونزول الأمطار، واختلاف أنواع الشجر والنبات في الشكّل واللّون والطّعم والروائح والمقادير، بل انقسام الحيوان إلى الطّير وأصنافه، والبحري وأنواعه، والبرّي وأقسامه، وأشكال هذه الحيوانات، واختلاف صورها وأنواعها وأفعالها وأخلاقها ومنافعها، بل وتكوّن المعادن المنطبعة كالحديد والرّصاص والنّحاس والذهب والفضّة، بل وغير المنطبعة، كالمِلح والقار والرّزنيخ والنفط والزئبق، بل العداوة الواقعة بين الذئب والغنم، والحيات والسّباع وبني آدم، والصدّاقة والعداوة بين أفراد النّوع الواحد سيّما بين ذكوره وإنثائه.

وبالجملة؛ فالأرزاق والأجال، والعز والذل، والرّفعة والخفض، والغناء والفقر، والإحياء والإماتة، والمنع والإعطاء، والضر والنفع، والهدى والضلال، والتوفيق والخذلان، وجميع ما في العالم، والأشخاص وأفعالها وقواها وصفاتها وهيئاتها، فالمُعطي له هذه النجوم واتصالاتها وانفصالاتها، واتصالاتها بنقط وانفصالاتها عن نقط، ومقارنتها ومفارقتها ومسامتتها ومباينتها، فهي المعطية لهذا كلّهُ المُدبّرةُ الفاعلةُ له، فهي الآلهة والأرباب على الحقيقة، وما تحتها عبيدٌ خاضعون لها ناظرون إليها." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1287-1288)

وأما ما يجري على الأمر الطبيعي، ويدركه الحس والمشاهدة، وتدل عليه التجارب الحقيقية من تأثير الشمس والقمر في الحرارة والرطوبة، والبرودة واليبس، والأبدان والنبات، فقد بين ابن القيم أن العلم به لا محذور فيه، بل هو علم بما جرت به سنن الله تعالى الكونية

قال: "وقد جعل الله سبحانه حركة الشمس والقمر، واختلاف مطالعتهما سبباً للفصول التي هي سبب الحر والبرد، والشتاء والصيف، وما يحدث فيهما مما يليق بكل فصل منها، فمن له اعتناء بحركاتهما، واختلاف مطالعتهما، يستدل بذلك على ما يحدث في النبات والحيوان وغيرهما، وهذا أمر يعرفه كثير من أهل الفلاحة والزراعة، وتوالت السفن لهم استدلالات بأحوالهما، وأحوال الكواكب على أسباب السلامة والعطب من اختلاف الرياح وقوتها وعصفها، لا تكاد تخل".

والأطباء لهم استدلالات بأحوال القمر والشمس على اختلاف طبيعة الإنسان وتهيئتها لقبول التغيير، واستعدادها لأموار غريبة ونحو ذلك.

...وسنة الله في خلقه جارية على سنن اقتضته حكمته، فحكم الظير حكم نظيره، وحكم الشيء حكم مثله، وهؤلاء صرفوا قوى أذهانهم إلى أحكام القضاء والقدر، واعتبار بعضه ببعض، والاستدلال ببعضه على بعض، كما صرفت أئمة الشرع قوى أذهانهم إلى أحكام الأمر والشرع، واعتبار بعضه ببعض، والاستدلال ببعضه على بعض، والله سبحانه له الخلق والأمر، ومصدر خلقه وأمره عن حكمته لا تخل ولا تتعطل ولا تنتقض، ومن صرف قوى ذهنه وفكره، واستنفذ ساعات عمره في شيء من أحكام هذا العالم وعلمه، كان له فيه من النفوذ والمعرفة والإطلاع ما ليس لغيره...والشارع صلوات الله عليه حرم من تعاطي ذلك ما مضرته راحة على منفعتيه، أو ما لا منفعة فيه، أو ما يخشى على صاحبه أن يجره إلى الشرك، وحرم بذل المال في ذلك، وحرم أخذه به؛ صيانة للأمة عما يفسد عليها الإيمان أو يحدسه. (ابن القيم، 1415هـ/1994م، المجلد5، الصفحات 698-699)

ولما كان علم التنجيم والكلام عن تأثير بعض الكواكب ينقسم إلى قسمين: محذور محذور، وجائز أو مشروع غير محذور، حرر ابن القيم محل النزاع مع المنجمين قال: "نحن لم ننازكم في تأثير الشمس والقمر في هذا العالم بالحرارة والرطوبة والبرودة واليبوسة وتوابعها، وتأثيرها في أبدان الحيوان والنبات" (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، صفحة1172)

وبعد بيانه بعض تأثيرهما فيما ذكر وغيره قال: "فنحن لم ندفعكم عن هذه التأثيرات وأضعافها" (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، صفحة1287)

وابن القيم حرص على بيان حقيقة علم التنجيم الباطل ومورد النزاع مع المنجمين، لئلا يقع المرء فيما وقع فيه البعض من الجنابة على الشرع وما جاءت به الرسل بإنكار وجحد ما علم بالعقل الضروري وعلمت مقدّماته بالحس.

الأدلة العقلية على بطلان علم التنجيم عند الإمام ابن القيم من كتابه: "مفتاح دار السعادة"

قال ابن القيم: "والطائفة الثانية رأت مُقَابِلَةَ هَوْلَاءِ بَرْدٍ كُلِّ مَا قَالُوهُ مِنْ حَقِّ وَبَاطِلٍ، وَظَنُّوا أَنَّ مِنْ ضَرُورَةِ تَصْدِيقِ الرُّسْلِ رَدِّ مَا عَلِمَهُ هَوْلَاءُ بِالْعَقْلِ الضَّرُورِيِّ وَعِلْمُوا مُقَدِّمَاتِهِ بِالْحَسَنِ، فَازَعَوْهُمْ فِيهِ، وَتَعَرَّضُوا لِإِبْطَالِهِ بِمُقَدِّمَاتٍ جَدَلِيَّةٍ لَا تُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا، وَلَيْتَهُمْ مَعَ هَذِهِ الْجَنَائِيَةِ الْعَظِيمَةِ لَمْ يُضَيِّفُوا ذَلِكَ إِلَى الرُّسْلِ، بَلْ زَعَمُوا أَنَّ الرُّسْلَ جَاؤُوا بِمَا يَقُولُونَهُ، فَسَاءَ ظَنُّ أَوْلَئِكَ الْمَلَا حِدَةَ بِالرُّسْلِ، وَظَنُّوا أَنَّهُمْ هُمْ أَعْلَمُ وَأَعْرَفُ مِنْهُمْ، وَمَنْ حَسُنَ ظَنُّهُ بِالرُّسْلِ قَالَ: إِنَّهُمْ لَمْ يَخْفِ عَلَيْهِمْ مَا نَقُولُهُ، وَلَكِنْ خَاطَبُوهُمْ بِمَا تَحْتَمَلُهُ عَقُولُهُمْ مِنَ الْخَطَابِ الْجُمْهُورِيِّ النَّافِعِ لِلْجُمْهُورِ، وَأَمَّا الْحَقَائِقُ فَكَتَمُوهَا عَنْهُمْ.

والذي سَلَطَهُمْ عَلَى ذَلِكَ هَوْلَاءُ لِحَقِّهِمْ وَمُكَابِرَتِهِمْ إِيَّاهُمْ عَلَى مَا لَا يُمَكِّنُ الْمُكَابِرَةَ عَلَيْهِ مِمَّا هُوَ مَعْلُومٌ لَهُمْ بِالضَّرُورَةِ، كَمُكَابِرَتِهِمْ إِيَّاهُمْ فِي كَوْنِ الْأَفْلَاقِ كُرْوِيَّةَ الشَّكْلِ، وَالْأَرْضِ كَذَلِكَ، وَأَنَّ نَوْرَ الْقَمَرِ مُسْتَفَادٌ مِنْ نَوْرِ الشَّمْسِ، وَأَنَّ الْكُسُوفَ الْقَمَرِيَّ عِبَارَةٌ عَنِ انْمِحَاءِ ضَوْءِ الْقَمَرِ بِنَوْسُطِ الْأَرْضِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّمْسِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ يَقْتَبِسُ نَوْرَهُ مِنْهَا، وَالْأَرْضُ كُرَّةٌ وَالسَّمَاءُ مُحِيطَةٌ بِهَا مِنَ الْجَوَانِبِ... وَكَقَوْلِهِمْ إِنَّ الْكُسُوفَ الشَّمْسِيَّ مَعْنَاهُ وَقُوعُ جِرْمِ الْقَمَرِ بَيْنَ النَّظَرِ وَبَيْنَ الشَّمْسِ عِنْدَ اجْتِمَاعِهِمَا فِي الْعَقْدَتَيْنِ عَلَى دَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ. وَكَقَوْلِهِمْ بِتَأْتِيرِ الْأَسْبَابِ الْمَحْسُوسَةِ فِي مَسَبِّبَاتِهَا، وَإِثْبَاتِ الْقُوَى وَالطَّبَائِعِ وَالْأَفْعَالِ وَالْإِنْفِعَالَاتِ مِمَّا تَقُومُ عَلَيْهِ الْأَدْلَةُ الْعَقْلِيَّةُ وَالْبَرَاهِينُ الْيَقِينِيَّةُ.

فيخوض هَوْلَاءُ مَعَهُمْ فِي إِبْطَالِهِ فَيُغْرِيبُهُمْ ذَلِكَ بِكَفْرِهِمْ وَالْحَادِهِمْ وَالْوَصِيَّةِ لِأَصْحَابِهِمْ بِالتَّمَسُّكِ بِمَا هُمْ عَلَيْهِ... وَضَرُرُ الدِّينِ وَمَا جَاءَتْ بِهِ الرُّسْلُ بِهِؤْلَاءِ مِنْ أَعْظَمِ الضَّرَرِ، وَهُوَ كَضَرَرِهِ بِأَوْلَئِكَ الْمَلَا حِدَةَ، فَهَمَا ضَرَرَانِ عَلَى الدِّينِ: ضَرُرٌ مَنْ يَطْعَنُ فِيهِ، وَضَرُرٌ مَنْ يَنْصَرُهُ بِغَيْرِ طَرِيقِهِ. (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1417-1419)

ولِحِرْصِ ابْنِ الْقَيْمِ عَلَى تَحْقِيقِ الْوَسْطِيَّةِ فِي هَذَا الْبَابِ، بَيَّنَّ أَنَّهُ وَإِنْ تَبَيَّنَ تَأْتِيرُ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ فِي بَعْضِ الْأَحْوَالِ وَالصِّفَاتِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِبَعْضِ الْمَخْلُوقَاتِ إِلَّا أَنَّهُمَا لَيْسَا بِمُؤَثَّرَيْنِ تَامَيْنِ، وَإِنَّمَا هُمَا جِزْءٌ سَبَبٌ فَقَطْ. قَالَ: "وَلَكِنْ هُمَا جِزْءٌ مِنَ السَّبَبِ الْمُؤَثَّرِ، وَلَيْسَا بِمُؤَثَّرٍ تَامٍ، فَإِنَّ تَأْتِيرَ الشَّمْسِ مِثْلًا إِنَّمَا كَانَ بِوَسْطِةِ الْهَوَاءِ وَقَبُولِهِ لِلْسُّخُونَةِ وَالْحَرَارَةِ بِانْعِكَاسِ شُعَاعِ الشَّمْسِ عَلَيْهِ عِنْدَ مُقَابَلَتِهَا لِجِرْمِ الْأَرْضِ، وَيَخْتَلِفُ هَذَا الْقَبُولُ عِنْدَ قُرْبِ الشَّمْسِ مِنَ الْأَرْضِ وَيُعَدُّهَا، فَيَخْتَلِفُ حَالُ الْهَوَاءِ وَأَحْوَالُ الْأَبْخَرَةِ فِي نَكَاتِهَا وَبُرُودَتِهَا وَتَلَطُّفِهَا وَحَرَارَتِهَا، فَتَخْتَلِفُ التَّأْتِيرَاتُ بِاخْتِلَافِ هَذِهِ الْأَسْبَابِ، وَالشَّمْسُ جِزْءُ السَّبَبِ فِي ذَلِكَ، وَالْأَرْضُ جِزْءٌ وَالْهَوَاءُ جِزْءٌ، وَالْمُقَابِلَةُ الْمَوْجِبَةُ لِانْعِكَاسِ

الْأَشْعَةِ جِزْءٌ، وَالْمَحَلُّ الْقَابِلُ لِلتَّأْتِيرِ وَالْإِنْفِعَالِ جِزْءٌ." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، صفحة 1272)

وَبَعْدَ أَنْ بَيَّنَّ أَنَّ قُرْبَ مَوْضِعِ الْأَرْضِ وَبُعْدَهُ مِنَ أَوْجِ الشَّمْسِ وَحَضِيضَتِهَا لَهُ أَثَرٌ فِي تَأْتِيرِ الشَّمْسِ فِي الْحَرَارَةِ وَالرُّطُوبَةِ، وَالْبُرُودَةِ وَالنِّيْسِ، وَالْأَبْدَانِ وَالنَّبَاتِ، قَالَ: "وَهَذَا كُلُّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّمْسَ جِزْءُ السَّبَبِ، وَأَنَّ

الهواء جُزءُ السَّببِ، والأَرْضُ جُزءٌ، وانعكاسَ الشُّعاعِ جُزءٌ، وَقَبُولَ المُنْفَعَلاتِ جُزءٌ، ومَجْموعُ ذلكِ سَبَبٌ واحدٌ قَدَرَهُ العَزِيزُ العَلِيمُ القَدِيرُ، وأجْرَى عليه نِظامَ العالَمِ،
وقَدَّرَ سبْحانَهُ أَشْياءَ أُخَرَ لا يَعْرِفُها هَؤُلاءِ الجُهالُ، ولا عِنْدَهُم مِها خَبْرٌ، مِنْ تَدْبِيرِ المِلائِكَةِ، وحِركا تَهُم، وطِاعةِ أُسْتَفْصاتِ العالَمِ وموادِّه لهُم، وتَصْرِيفُهُم تلكِ المِوادِّ بِحَسَبِ ما رُسمَ لهُم مِنَ التَّقْدِيرِ الإِلهِيِّ والأَمْرِ الرِّبَّانِيِّ.

ثم قَدَّرَ تَعالَى أَشْياءَ أُخَرَ تُمانِعُ هَذِهِ الأَسبابَ عِنْدَ التَّصادِمِ، وتُدافِعُها، وتَقْهَرُ مُوجِبَها ومَقْتضاها، لِيَظْهَرَ عَليها أَثَرُ القَهْرِ والنَّشْخِيرِ والعَبوديَّةِ، وأَنَّها مُصَرِّفَةٌ مُدَبِّرَةٌ بِتَصْرِيفِ قاهِرٍ قادِرٍ كَيْفَ يَشاءُ، لِيَدلَّ عِبادُهُ عَلى أَنَّه هُوَ وحِده الفِعْالُ لما يَريدُ، المُدَبِّرُ لخالقِهِ كَيْفَ يَشاءُ، وأنَّ كُلَّ ما فِي المَمْلَكَةِ الإِلهِيَّةِ طَوَعُ قُدْرَتِهِ، وتَحْتَ مِشِيتِهِ، وأَنَّه لَيْسَ شَيْءٌ يَسْتَوِلُّ وحِده بِالفِعْلِ إِلا اللهُ، وكُلُّ ما سِواهُ لا يَفْعَلُ إِلا بِمُشارِكِ ومُعاوِنِ، ولَهُ ما يُعاوِفُهُ ويُمانِعُهُ وَيَسْتَلْبُهُ تَأثيرُهُ." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1279-1280)

6. الأدلة العقلية على إبطال تأثير الأحوال الفلكية في الحوادث الأرضية المستقبلية

لقد سلك ابن القيم في إبطال علم التنجيم مسلكتين من مسالك المناظرة والجدال، وهما المنع والتسليم، وفي هذا المبحث ذكر مسلك المنع بذكر الأدلة العقلية التي أبطل بها الإمام ابن القيم علم التنجيم والقول بتأثير الكواكب في الحوادث الأرضية المستقبلية.

6. 1 انتفاء جميع أنواع الأدلة على صحته

يَسْتَدُّ كُلُّ عِلْمٍ صَحيحٍ إِلى أَدْلَةٍ تَدُلُّ عَلى صَحَّةِ أَصولِهِ وقِواعِدِهِ وأَحكامِهِ، وهَذِهِ الأَدْلَةُ تَتَمَثَّلُ فِي خَبَرِ مَقْطُوعِ بِصِحَّتِهِ، أو دَليلٍ عَقْلِيٍّ ضَروريٍّ أو نَظريٍّ، أو دَليلٍ جَسَديٍّ مُشاهِدٍ، ومَتى انْتَفَتَ عَن عِلْمٍ مِنَ العِلْمِ هَذِهِ الأَدْلَةُ جَميعُها قُطِعَ بِفِسادِهِ وبُطلانِهِ، والأَمْرُ كَذَلِكَ فِي عِلْمِ التَّنْجِيمِ
قال ابن القيم: "أَنَّ المَعقولَ مِنَ تَأثيرِ هَذِهِ الكِواكبِ فِي العالَمِ السُّفْلِيِّ هُوَ أَنَّها بِحَسَبِ مَساقِطِ شُعاعاتِها تُسَخِّنُ هَذَا العالَمَ أنواعاً مِنَ السَّخونَةِ.

فأَمَّا تَأثيراتُها فِي حِصولِ الأَحْوالِ النَّفْسانِيَّةِ مِنَ الذِّكاءِ والبِلاَدَةِ، والسَّعادَةِ والشَّقاوَةِ، وحُسنِ الخُلُقِ وقُبْحِهِ، والغِنى والفَقْرِ، والهَمِّ والسُّرورِ، واللَّذَّةِ والأَلَمِ، فلو كان معلوماً لكان طريقاً علمياً إما الخبر الذي لا يجوز عليه الكذب، أو الحس الذي يشترك فيه الناس، أو ضرورة العقل أو نظره. وشيء من هذا كله غير موجود البتة، فالقول به باطل... وكل علم صحيح فله براهين يستند إليها تنتهي إلى الحس أو ضرورة العقل، وأما هذا العلم فلا ينتهي إلا إلى حدس وتخمين، لا تغني من الحق شيئاً، وغاية أهله تقليد من لم يقم دليل على صدقه." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1189-1190)

وبين ابن القيم امتناع دلالة التجربة على هذا العلم، وذلك لانتهاء شرط الاستدلال بالتجربة، وهو حصول الحالة الواحدة، على الأقل مرتين.

قال: "لا سبيل إلى معرفة طبائع البروج وطبائع الكواكب وامتزاجاتها إلا بالتجربة، وأقل ما لا بد منه في التجربة أن يحصل ذلك الشيء على حالة واحدة مرتين، إلا أن الكواكب لا يمكن تحصيل ذلك فيها، لأنه إذا حصل كوكب معين في موضع معين في الفلك، وكانت سائر الكواكب متصلة به على وضع مخصوص وشكل مخصوص فإن ذلك الموضع المعين بحسب الدرجة والدقيقة لا يعود إلا بعد ألوف من السنين، وعمر الإنسان الواحد لا يفي بذلك، بل عمل البشر لا يفي به، والتواريخ التي تضبط هذه المدة مما لا يمكن وصولها إلى الإنسان، فثبت أنه لا سبيل إلى الوصول إلى هذه الأحوال من جهة التجربة البتة." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1198-1199)

ورد ابن القيم على من زعم أنه لا يحتاج لتحقق التجربة تكزُّر ذلك الشكل المخصوص والوضع الفلكي بتمامه، وإنما يكفي اتصال معين من اتصالاته.

قال: "ولا ينفك اعتذار من اعتذر عنكم بأنه لا حاجة في التجربة إلى ما ذكرتم، لأننا إذا شاهدنا حادثاً معيناً في وقت مخصوص، فلا شك أنه قد تحصل في الفلك اتصالات للكواكب المختلفة في ذلك الوقت، فلو قدرنا عود ذلك الوضع الفلكي بتمامه على تلك الحال ألف مرة لم يعلم أن المؤثر في ذلك الحادث هل مجموع الاتصالات أو اتصال معين منها؟ فإذا علمنا أن ذلك الوضع بجملة فات وما عاد، ولكنه عاد اتصال واحد من تلك الاتصالات، وكلما عاد ذلك الاتصال المعين فإنه يعود ذلك الأثر بعينه، لا لأجل سائر الاتصالات، فثبت أن الرجوع في هذا الباب إلى التجربة غير متعذر.

وهذا الاعتذار في غاية الفساد والمكابرة، لأن تخلف ذلك الأثر عن ذلك الاتصال العائد أكثر من اقتارانه به، والتجربة شاهدة بذلك." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، صفحة 1199)

6. 2 انتفاء شرط التأثير في الأجسام

إن شرط تأثير أي جسم في آخر هو المماسّة، ولما كان هذا الشرط منتف عن الكواكب فيما ادعى المنجمون تأثيرها فيه من الأجسام، بطل القول بتأثيرها.

قال ابن القيم: "...أن الأجسام لا تتفاعل في غيرها إلا بواسطة المماسّة، وهذه الكواكب لا مماسّة لها بأعضائها وأبدانها وأرواحها، فيمتنع كونها فاعلة فينا." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، صفحة 1196)

ثم أورد ابن القيم شبهة في الجواب عن هذا الدليل، وردّها، فقال: "فإن قيل: التأثير بالتسخين والتبريد يوجب اختلاف أمزجة الأبدان، واختلاف أمزجة الأبدان يوجب اختلاف أفعال النفس.

قيل: فنحن نرى التسخين يقتضي حرارة وجدّة في المزاج، يفعل بها هذا غاية الخير والأفعال الحميدة، وهذا غاية الشر والأفعال الخبيثة، والشعاع قد سخّن مراكبها، فما الموجب لانفعال نفسيهما عن هذا التسخين هذا الانفعال المتباعد المتناقض؟! (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1196-1197)

6. 3 اشتغال علم التنجيم على أصول فاسدة

من القواعد المقررة عند العقلاء: أن ما بُنيَ على فاسد فهو فاسد، وهذا حال علم التنجيم، فقد ذكر ابن القيم أن هذا العلم مُشتمَلٌ على أصول كثيرة يشهد صريحُ العقل بفسادها، ثمَّ عدَّ بعضها، وملخصها كالاتي:

- أنه من المعلوم بالضرورة أنه ليس في السماء حَمَلٌ ولا نُورٌ ولا حَيَّةٌ ولا عَقْرَبٌ ولا كَلْبٌ ولا ثعلبٌ، إلا أن المتقدمين لما قَسَموا الفلكَ إلى اثني عشرَ قسما وأرادوا أن يُمَيِّزوا كلَّ قسم منها بعلامة مخصوصة شبَّهوا الكواكبَ المَركُوزةَ في تلك القطعة المُعيَّنة بصورة حيوان مَخصوص تشبيها بعيدا جداً. ثمَّ إنَّ هؤلاء الأحكاميين فرَّعوا على هذه الأسماء تفرعاتٍ طويلةً، فزعموا أن الصُّورَ السُّفليَّةَ مُطِيعَةٌ للصُّورِ العلويَّةِ، فالعقاربُ مُطِيعَةٌ لصورة العقرب، والأفاعي مُطِيعَةٌ لصورة الثَّنين، وكذا القول في الأسد والسَّنبلَة.

- ومن عرف كيف وُضعت هذه الأسماءُ ثمَّ سمع قولَ هؤلاء الأحكاميين تبيَّن له فرطُ جهلهم وكذبهم
- أن هؤلاء لما عجزوا عن معرفة طالع القرآن أقاموا طالع سنَّة القرآن مقام القرآن، وهذا في غاية الفساد.
- أنهم اختلفوا اختلافا شديدا في الواحدة من مسائل هذا العلم، فإنَّ أقوالهم في حدود الكواكب كثيرةٌ مختلفةٌ، وليس مع أحد منهم شبهةٌ ولا خيالٌ، فضلا عن حُجَّةٍ واستدلال، ثم إنَّ كثيرا منهم من غير حُجَّةٍ ولا دليلٍ ربَّما أخذوا واحدا من تلك الأقوال من غير بصيرة، بل بمُجرَّد التَّشهِّي مثل أخذهم في ذلك بحدود المصريين، وذلك من أدلِّ الدلائل على فساد هذا العلم.
- أن أقوالهم متناقضة، فإنَّ منهم من يقول: كَوْنُ رُحَلٍ في بيت المال دليلُ الفَقْرِ، ومنهم من يقول: يَدُلُّ على وِجْدانِ كَنزٍ.
- أن هذا العلمَ مع أنه تقليدٌ مَحضٌ، وليس أيضا تقليدا مُنْتَظما، لأنَّ لكلِّ قوم فيه مذهباً، ولكلِّ طائفةٍ فيه مقالةٌ، فللبابليين فيه مذهبٌ، وللفرس مذهبٌ آخرٌ، وللهند مذهبٌ، وللصين مذهبٌ رابعٌ والأقوال إذا تعارضت وتعدَّرت التَّرجيحُ كان دليلاً على فسادها وبطلانها. (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1185-1187)

6. 4 لزوم علم التنجيم لوازم باطلة

من الأدلة العقلية على بطلان أمر من الأمور فساداً لوازمه، إذ من القواعد العقلية أن فساد اللازم دليلٌ على فساد الملزوم، وقد وظَّف ابن القيم هذا الدليل في إبطاله علم التنجيم، والقول بتأثير الكواكب في الحوادث الأرضية، فذكر له لوازم باطلة، وهي كالاتي:

أ. لزومه إيجاب دوام الأثر أو كون الفلك مركباً لا بسيطاً:

الأدلة العقلية على بطلان علم التنجيم عند الإمام ابن القيم من كتابه: "مفتاح دار السعادة"

قال ابن القيم: "يقال لهم: المؤثر في هذه السُعود والنُحوس، هل هو الكوكبُ وحده، أو البرُجُ وحده، أو الكوكبُ بشرط حصوله في البرُج؟ والكلُّ محالٌ:

أما الأولُ والثَّاني: فإنَّهما يُوجبان دوامَ الأثرِ لكونِ المؤثرِ دائمِ الثبوتِ.

والثالث: أيضاً محالٌ لأنَّه لما اختلف أثرُ الكوكبِ بسبب اختلاف البرجَيْن لَزِمَ أن تكون طبيعَةُ كُلِّ بَرَجٍ مخالفةً بالماهية لطبيعة البرجِ الثَّاني، إذ لو لم يكن كذلك، كانت طبائع جميع البروج مُتساوية في تمام الماهية، فوجب أن يكون أثرُ الكوكبِ في جميع البروج أثراً واحداً، لأنَّ الأشياء المتساوية في تمام الماهية يمتنع أن تلزمها لوازم مختلفة.

ولمَّا كانت آثار كُلِّ كوكبٍ واجبة الاختلاف بسبب اختلاف البروج، لَزِمَ القَطْعُ بكون البروج مختلفةً في الطَّبيعة والماهية، وهذا يقتضي كونَ الفلكِ مُركَّباً لا بسيطاً، وقد قُلتُم أنتم وجميعُ الفلاسفة: إنَّ الفلكَ بسيط لا تركيب فيه." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، الصفحات 1175-1176)

وقد أجاب ابن القيم عمَّا لو أُورِدَ على هذا: عدمُ التَّسليم بأنَّ الفلكَ بسيط، وبيَّن أنَّه يلزم صاحبَ هذا الإيراد الوقوعُ في التناقض.

قال: "إن قيل: لا نُسَلِّمُ أنَّ الفلكَ بسيط، بل هو مُركَّب من هذه البروج، وطبيعة كُلِّ برجٍ مخالفة لطبيعة البرجِ الآخر، بل طبيعة كل دقيقة وثانية مخالفة لطبيعة الدقيقة الأخرى والثَّانية الأخرى، ولا يَنبَغُ علْمُ الأحكام إلاَّ بهذا.

قيل: قولكم: بأنَّه قديمٌ أبديٌّ غيرُ قابلٍ للكونِ والفساد، ولا يقبلُ الانحلالَ ولا الخَرْقَ ولا الائتِامَ، مع كَوْنِ كُلِّ جُزءٍ منه -صَغُرَ أو كَبُرَ- طبيعتهُ مخالفةً لطبيعةِ الجزء الآخر - كما صرَّحَ به أبو معشر - جمعُ بين النَّقيضَيْن، فإنَّه إذا كان مُركَّباً من أجزاء مُختلفة الماهية، لم يَمْتَنِعْ انحلالُه وانفطارُه وانشقاقُه، فكيف جمعتم بين تكذيب الرُّسل في الإخبار عن انقطاعه وانشقاقه وانحلاله، وبين دعاكم تَرْكِبُه من ماهيات مختلفة في نفسها، غير مُمْتَنِعٍ على المُركَّب منها الانحلالُ له والانفطارُ، فلا للرُّسل صدقُتم، ولا مع وجوب العقلِ وَقْفُتم." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، الصفحات 1177-1178)

ب. لزومه الدَّورِ المُمتنع:

زعم بعضُ المُنجِّمين جواباً على إبطال علم التنجيم لكونه يلزم منه أن يكون الفلكُ مُركَّباً أنَّ الكواكبِ فاعلةٌ بالقصد والاختيار

قال ابن القيم: "ومن العجب جواب بعض الأحكاميين عن هذا بأنَّ الكواكب حيواناتٌ ناطقةٌ فاعلةٌ بالقصد والاختيار، فلذلك تُصدر عنها الأفعال المختلفة" (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، صفحة 1176)

وأبطل ابن القيم هذا الزعم من ثلاثة أوجه عقلية:

- كونها مسخرة ولزومها نظاما واحدا:

قال ابن القيم: "هذا مكابرة من هؤلاء ظاهرة، فإن دلائل التسخير والاضطرار عليها من لزومها حركة لا سبيل لها إلى الخروج عنها، ولزومها موضعاً من الفلك لا تتمكن من الانتقال عنه، واطراد سيرها على وجه مخصوص لا تفارقه البتة، أبين دليل على أنها مسخرة مقهورة على حركاتها محركة بتحريك قاهر، لا متحركة بإرادتها واختيارها" (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، صفحة 1176)

- أنها لو كانت فاعلة بالقصد والاختيار لجزت أحكامها على وفق اختيارها وإرادتها، ولم يتوقف على اتصالاتها وانفصالاتها، ومفارقتها ومقارنتها، وهبوطها بها في حضيضها، وارتفاعها في أوجها، واختلفت آثارها أيضا عند هذه الأمور بحسب الدواعي والإرادات، ولأمكنها أن تسعد من أراد الطالع أن ينحسه وتتحس من أراد أن يسعده كما هو المعروف من الفاعل بالاختيار. (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، صفحة 1184)

- أن هذا الجواب لا ينفهم شيئا، لأن طبائع البروج إن كانت متساوية في تمام الماهية كان اختصاص كل برج بأثره الخاص ترجيحاً لأحد طرفي الممكن على الآخر بلا مرجح، وإن لم تكن متساوية لزم تركيب الفلك. (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، الصفحات 1176-1177)

ثم بين ابن القيم أنه إذا ثبت بطلان دعوى أن الكواكب فاعلة بالقصد والاختيار، بطل تأثيرها، لأنه يلزم من القول بتأثيرها حينئذ الدور.

قال ابن القيم -مبيناً وجه ذلك-: "وإن لم تكن مختارة ومريدة، فتأثيرها بحسب الذات والطبع، وما كان هكذا لم يختلف أثره إلا باختلاف القوابل والمعدّات وعندكم أن في اختلاف تلك القوابل والمعدّات مستند إلى تأثيرها. فأى محال أبلغ من هذا؟! وهل هذا إلا دورٌ مُمتنعٌ في بدائه العقول؟! (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، صفحة 1185)

7. الأدلة العقلية على بطلان علم التنجيم حتى مع التسليم بتأثير الأحوال الفلكية

هذا هو المسلك الثاني الذي سلكه الإمام ابن القيم في إبطال علم التنجيم ومناظرة المنجمين، وهو بيان بطلان أحكامهم حتى مع فرض صحة تأثير الأحوال الفلكية في الحوادث الأرضية المستقبلية، فحتى مع التسليم بذلك، فقد ذكر ابن القيم مجموعة من الأدلة العقلية التي تبطل أحكامهم

7. 1 أن الكواكب لو كانت مؤثرة، فلا تعدو أن تكون جزء سبب، لا سببا تاماً، فلا تقتضي آثارها إلا مع توفر باقي الأسباب وانتفاء العوارض والموانع

قال ابن القيم: "وقد بينا أن غاية هذا لو صحّ وسلّم من الخلل جميعه -ولا سبيل إليه- لكان جزء السبب والعلّة، والحكم لا يضاف إلى جزء سببه، ثم لو كان سبباً تاماً فصوّارقه وموانعه لا تدخل تحت الضبط

الأدلة العقلية على بطلان علم التنجيم عند الإمام ابن القيم من كتابه: "مفتاح دار السعادة"

البيّنة، والحُكم إنّما يضاف إلى وجود سببه التّأمّ وانتفاء مانعه، وهذه الأسبابُ والموانعُ ممّا لا تدخل تحت حصر ولا ضبط إلّا لمن أحصى كلّ شيء عدداً، وأحاط بكلّ شيء علماً، لا إله هو علّامُ الغيوب. فلو ساعدناهم على صحة أصول هذا العلم وقواعده لكانت أحكامهم باطلةً، وهي أحكامٌ بلا علم، لما ذكرناه من تعدُّر الإحاطة بمجموع الأسباب وانتفاء الموانع، ولهذا كثيراً ما يُجمعون على حُكم من أحكامهم الكاذبة فيقع الأمر بخلافه." (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، الصفحات 1465-1466)

وممّا ذكره ابن القيم على سبيل التّنزّل أنّه: وإن قلنا بأنّ بعض الحوادث صادرة عن تأثير الكواكب، فلا دليل على تأثيرها في جميع أجزاء العالم السفلي قال ابن القيم: "قهب أنّ بعض الآثار المُشاهدة مسبّبٌ عن تأثير بعض الكواكب والعلويّات، كما يُشاهد من تأثير الشّمس والقمر في الحيوان والنبات وغيرهما، فمِن أين لكم أنّ جميع أجزاء العالم السفليّ صادرٌ عن تأثير الكواكب والروحانيّات؟! وهل هذا إلا كذب وجهل؟!)" (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، صفحة 1174)

7. 2 امتناع معرفة جميع المؤثرات الفلكيّة

قال ابن القيم: "الوجه الثاني في الكلام على بطلان علم الأحكام أنّ معرفة جميع المؤثرات الفلكيّة مُمتنعة، وإذا كان كذلك امتنع الاستدلال بالأحوال الفلكيّة على حدوث الحوادث السفليّة" (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، صفحة 1178)

وقد ذكر ابن القيم الأدلة على امتناع معرفة جميع المؤثرات الفلكيّة، وملخصها كالآتي:

– أنّه لا سبيل إلى معرفة الكواكب إلا بواسطة القوى الباصرة، والمرئي إذا كان صغيراً أو في غاية البعد من الرائي فإنّه يتعدّر رؤيته لذلك، وإذا كان كذلك، فاحتمال أنّ في الفلك الأعظم وفي فلك الثوابت وفي سائر الأفلاك كواكب صغيرة - وإن كُنّا لا نُحسُّ بها ولا نراها - يُوجب امتناع معرفة جميع المؤثرات الفلكيّة.

وأورد ابن القيم جواباً للمُنجمين على هذا، وهو أنّها لمّا كانت صغيرةً وآثارها ضعيفةً لم تصل آثارها وقواها إلى هذا العالم.

ثمّ أبطل جوابهم هذا بأنّ صغر الجنّة لا يُوجب ضعف الأثر عندهم، بدليل إثباتهم الآثار القويّة لعطارد الذي هو أصغر الأجرام الفلكيّة عندهم، وكذا إثباتهم أنّ بعض النقط الوهميّة.

– أنّ الكواكب المرئيّة غير مرصودة بأسرها، فلا ريب حينئذ في تعدّر الوقوف على طبائعها.

– أنّ جميع الكواكب الثابتة المحسوسة لم يحصل الوقوف التّأمّ على طبائعها، غاية ما عند الأحكاميين أنّهم ادّعوا أنّهم كشفوا بعض الثوابت التي في القدر الأوّل والثاني، فأما البقيّة فقلّمَا تكلموا في معرفة طبائعها.

- أن بتقدير أنهم عرفوا طبائع هذه الكواكب حال بساطتها، لكن لا شبهة أنه لا يمكن الوقوف على طبائعها حال امتزاج بعضها ببعض، لبلوغها في الكثرة إلى حيث لا يقدر العقل على ضبطها
- أن تأثير الكوكب إما بالنظر إلى مفرده، وإما بالنظر إلى انضمامه إلى غيره، ومن المعلوم أن في فلك البروج كواكب شدت عن الرصد معرفة أقدراها وأعدادها، ولم يعرف الأحكاميون ما يوجبه خواص مجموعات وأفرادها، ومتى لم يحط المنجم بهاتين الحالتين لم يصح منه أن يحكم له بتأثير، فما الذي يؤمنكم عند وقوع نجم من تلك النجوم المجهولة على درجة الطالع، أن يكون موجبا من الحكم ما لا يوجبه النظر بدونه؟!
- أنه بتقدير أنهم عرفوا تلك الامتزجات الحاصلة في ذلك الوقت، فلا ريب أنه لا يمكنهم معرفة الامتزجات التي كانت حاصلة قبله.
- ولا ريب أننا نشاهد أشخاصا كثيرة من النباتات والحيوان والإنسان مقارنة لطالع واحد، مع أن كل واحد منها مخالف للآخر في أكثر الأمور، وذلك أن الأحوال السالفة في حق كل واحد تكون مخالفة للأحوال السالفة في حق الآخر.
- وذلك يدل أنه لا اعتماد على مقتضى الوقت، بل لا بد من الإحاطة بالطوالع السالفة، وذلك مما لا وقوف عليه أصلا، فإنه ربما كانت الطوالع السالفة دافعة وعاقبة مقتضيات هذا الطالع الحاضر.
- أن تأثير الكواكب الثابت يختلف باختلاف أقدارها، فما كان من القدر الأول أثر بوقوعه على الدرجة وإن لم تضبط الدقيقة، وما كان من القدر الأخير لم يؤثر إلا بضبط الدقيقة، ولا ريب أن الجهالة بتلك الكواكب ومقاديرها يوجب كذب الأحكام النجومية وطلانها.
- أن آلات الرصد لا تقي بضبط النوني والثالث، حيث قيل: إن الإنسان الشديد الجري بين رفعه رجليه ووضع الأخرى يتحرك جزء الفلك الأقصى ثلاثة آلاف ميل، وإذا كان الأمر كذلك فكيف يمكن ضبط هذه المؤثرات؟!
- أن الأرصاد لا تنفك عن نوع الخلل والزلل وإذا بعد العهد بتجديد الرصد اجتمعت تلك المسامحات القليلة ويحصل بسببها تفاوت عظيم في مواضع الكواكب.
- ولما كان علم الأحكام مبنيا على مواضع الكواكب ومناسباتها، ثم قد تبين أن التفاوت الكثير وقع في قطع الكواكب، علم بطلان هذا العلم وفساده.
- هذا ملخص ما استدلل به ابن القيم على امتناع معرفة جميع المؤثرات الفلكية، وهي أدلة قاطعة الدلالة على ذلك، ولهذا قال: "ثبت بهذا أن الوقوف التام على المؤثرات جميعها مُمتنع مستحيل، وإذا كان الأمر كذلك كان الاستدلال بالأشخاص الفلكية على الأحوال السلفية باطلا قطعاً" (ابن القيم، 1432هـ، المجلد3، الصفحات1180-1185، 1189-1188)

7. 3 امتناع أخذ الطوالع مع سرعة حركة الفلك

الطوالع جزء من أجزاء الفلك، وهذه الأجزاء إما أن تكون متشابهة في الطبيعة والماهية، وإما أن تكون مختلفة في ذلك.

وقد بين ابن القيم بطلان علم التأثير في كلتا الحالتين، فإن كانت متشابهة في الطبيعة والماهية لزم أن يكون حكمها واحدا، وهذا خلاف الواقع المشاهد، وإن كانت غير متشابهة في ذلك فإن سرعة حركة الفلك تجعل أخذ الطوالع مُمتنعا.

قال ابن القيم: "...أن الأجزاء المُفترضة في الفلك إما أن تكون متشابهة في الطبيعة والماهية أو مختلفة فيها، فإن كانت مُتشابهة كان الجزء الذي هو الطالع مساويا لسائر الأجزاء، وحُكْم سائر الأجزاء واحداً، وإن كانت الأجزاء مُختلفة في الماهية والطبيعة فلا ريب أن الفلك جرم في غاية العظمة، حتى قالوا: إن الرجل الشديد العدو إذا رفع رجله ووضعها يكون الفلك قد تحرك ثلاثة آلاف ميل.

وإذا كان كذلك فمن الوقت الذي ينفصل الولد من بطن أمه إلى أن يأخذ المنجم الأضطراب ويأخذ الارتفاع يكون الفلك قد تحرك مثل كل الأرض كذا ألف مرة.

وإذا كان الأمر كذلك، فالجزء الذي يأخذه المنجم بالأضطراب ليس الجزء الطالع في الحقيقة، وإذا كانت الأجزاء الفلكية مُختلفة في الطبيعة والماهية علمنا أن أخذ الطوالع مُحال". (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1193-1194)

7. 4 الاشتراك في الحادث الواحد مع اختلاف الطوالع

قال ابن القيم: "نشاهد عالماً كثيراً يقتلون في ساعة واحدة في حرب، وخلقاً يغرِقون في ساعة واحدة، مع القطع باختلاف طوالعهم، واقتضائها عندكم أحوالاً مُختلفة، ولو كان للطوالع تأثير في هذا لامتنع عند اختلافها الاشتراك في ذلك". (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، صفحة 1192)

وبين -رحمه الله- أنهم إن احتجوا على هذا الاشتراك في الحادث الواحد مع الاختلاف في طوالع الأصل يكون طالع الوقت أقوى، فإن هذا سيعود على الاستدلال بطالع الأصل على الأحوال المُستقبلية بالبطلان

قال: "ولا ينفعكم جواب من انتصر لكم بأن الطوالع قد يكون بعضها أقوى من بعض، ولعل طالع الوقت أقوى من طالع الأصل، وكان الحكم له، فإن طالع الوقت لعله اقتضى هلاكاً أو غرقاً عاماً، وهو أقوى من طالع الأصل، فكان التأثير له، لأننا نقول: هذا بعينه يبطل عليكم طالع المولود والأصل، ويحيل القول بتأثيره واعتباره جملة، فإن الطوالع بعده مختلفة كثيرة، ولعل بعضها أو أكثرها أقوى منه، فيكون الحكم بموجبه

باطلا، إذ لا أمان لكم من اقتضاء الطوالع بعده ضدًا ما اقتضاه، وحينئذ فلا يُفِيدُ اعتباره شيئًا. (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1192-1193)

7. الاختلاف في الحكم مع الاتفاق في الطوالع، والتناقض في جمعهم بين وجود المعلول بوجود علته، وانتفاء المعلول مع وجود العلة نفسها

وهذا عكس الدليل السابق، وهو كذلك دليل على بطلان الحكم بالطوالع.

قال ابن القيم: "فيقال: أرايتم إن حصلت أدلة الملك في طالع مولود ليس من الملك في شيء، بل أكثر المولودين لا ينالون الملك البتة، وإنما يناله واحد من الناس، ولا يلزم أن يكون في أبائه ملك ولا يكون ابن ملك، فما بال طالع الملك المشترك بين عدة أولاد خص هذا وحده؟! "

...ومعلوم أن الحس والوجود أكبر المكذبين لكم في هذه الأحكام، فما أكثر من نال الملك وليس هو

من أبناء الملوك البتة، ولا كان طالعُه يقتضي ذلك، وحرمة من يقتضيه طالعُه بزعمكم ممن أبوه ملك!

وكذلك الكلام في غير الملك من الطالع الذي يقتضي كون المولود حكيما عالما، أو حاذقا في صناعته،

كم قد أخلف وحصل العلم والحكمة والنقد في الصناعة لغير أرباب ذلك الطالع!

وفي ذلك أبين تكذيب لكم وإبطال لقولكم، والله المستعان. (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات

1263-1264)

وقال: "فتأمل كيف اختلفت أحوالهم وأحكامهم مع اتحاد الطالع، وكل منهم يمكنه تصحيح حكمه بشبهة

من جنس شبهة الآخر، فلو اتفق أن ادعى رجل صادق في ذلك الوقت والطالع دعوى، ألم يكن ادعاؤه ممكنا

غير مستحيل، ودعواه صحيحة في نفسها؟ أم تقولون إنه لا يمكن أن يدعي أحد في ذلك الوقت والطالع دعوى

صحيحة البتة؟! ومن المعلوم لجميع العقلاء أنه يمكن إذ ذاك وقوع دعوتين من رجل محق ومبطل بذلك

الطالع بعينه. فما أسخف عقل من ارتبط بهذا الهديان، وبنى عليه جميع حوادث الزمان. (ابن القيم، 1432هـ،

المجلد 3، صفحة 1227)

وممن وقع في هذا: زعيم المنجمين وإمامهم عند ذكره بعض أحوال وأحكام المولود، فخص بعض

المواليد بأحكام مع الاشتراك مع غيرهم في الخريطة الفلكية، نقل ابن القيم عن صاحب الرسالة أنه قال: "زعم

بطليموس أن الفلك إذا كان على شكل ما ذكره، في مؤلده ما، وكانت الكواكب في مواضع ذكرها، وجب أن

يكون الولد أبيض اللون سبطا، وإن وجد مولود في بلاد الحبشة، والفلك متشكلا على ذلك الشكل، والكواكب

في المواضع التي ذكرها، لم يمتص ذلك الحكم عليه، ومضى على المولود إن كان من الصقالبة أو من قُرب

مزاجه من مزاجهم، وزعم أن الفلك إذا كان على شكل ما ذكره، في مؤلده ما، وكانت الكواكب في مواضع

ذكرها، فإن صاحب المؤلده يتزوج أخته إن كان مصريا، فإن لم يكن مصريا لم يتزوجها، وزعم أن الفلك إذا

كان على شكل آخر ذكره، في مؤلّد من المواليد، وكانت الكواكبُ في مواضع بيّنها، تزوّج الولدُ بأمه إن كان فارسياً، وإن لم يكن فارسياً لم يتزوّجها.

وهذه مناقضة شنيعة لأنّه ذكر علّةً ومعلولاً يُوجد بوجودها، ويرتفع بارتفاعها، ثم ذكر أنّها توجد من غير أن يُوجد معلولها. (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، الصفحات 1305-1306)

وبيّن ابن القيم أنّ هذا الدليل على بطلان علم التنجيم، يشمل أحكام المنجمين المُستندة إلى جميع الطوالع، حتّى طالع الوقت الذي ادّعوا أنّه أقوى من طالع الأصل.

قال ابن القيم: "نرى الجبّتين العظيمتين والجزّين المتغالبتين يفتتلان ويختصمان، وقد أخذ طالع الوقت لكلّ منهما، ومع هذا فالمنصور والغالب أحدهما، مع أنّ الطالع واحد.

ولا ينفك في هذا جوابٌ من انتصر لكم بأنّه لا مانع من القول بخطأ الآخذ للطالع في الحساب والحكم، فإنّه لو أخذ لهما أيّ طالع كان، لم يكن الغالب إلاّ أحدهما، حتّى لو كان الطالع قطعاً لا يتصوّر فيه الغلط لم يكن بُدٌ من كون أحدهما غالباً والأخر مغلوباً، وهذا يُبطل مذهب الأحكام بلا ريب" (ابن القيم، 1432هـ، المجلد 3، صفحة 1193)

8. خاتمة

8.1 أهمّ النتائج

في ختام هذا البحث يُمكن أن أسجّل أهمّ النتائج المُستخلصة من مباحثه كالآتي:

- أنّ علم التنجيم الباطل هو علم الأحكام وعلم التأثير، وهو الاستدلال بالأحوال الفلكيّة على الحوادث الأرضيّة المُستقبليّة من أرزاق وأجال، وإحياء وإماتة، وهدى وضلال، ورفعة وخفض، وعزّ وذلّ، وجعلها مؤثّرة في ذلك، مُعطيّة له. وليس من ذلك في شيء علم الفلك والأرصاء الجوية، والاستدلال بالأحوال الفلكيّة على الجهات أو الفصول والمواسم، وتأثير بعضها في الأبدان والنّبات، وما جرت به سنّة الله تعالى الكونيّة عند تلك الأحوال.

- أنّ التفريق بين الباطل من علم التنجيم، وهو علم الأحكام وعلم التأثير، وبين الصحيح منه، وهو علم التسيير يصدّ باب الجناية على الشرع وما جاءت به الرُّسل بإنكار وجحد ما علّم بالعقل الضّروريّ وعلمت مقدّماته بالحسّ.

- أنّه لم يثبت دليلٌ سمعيّ، ولا عقليّ ضروريّ أو نظريّ، ولا جسّيّ مُشاهدٌ على صحّة تأثير الأحوال الفلكيّة في الحوادث الأرضيّة المُستقبليّة، بل دلّت هذه الأنواع من الأدلّة الدلالة القطعيّة على بطلان ذلك.

- أنّ الأدلة العقلية على بطلان علم التنجيم كثيرة ومتنوعة.

- سَعَةُ اطَّلَاع الإمام ابن القيمِّ، وعلمُه بما كتبه المتقدِّمون والمتأخِّرون من أهل العلم والفنِّ الواحد.
- أهميَّة الحجاج العقلي في إبطال أقوال المخالفين.
- أن ما أورده الإمام ابن القيمِّ من أدلَّة وحُجج عقليَّة على إبطال علم التَّجيم كاف في إقامة الحجَّة على المُنتصرين له والدَّاعين إليه من المتأخِّرين ومن أهل زماننا.

8. 2التوصيات

- من التوصيات التي أوصي بها الباحثين في مجال أصول الدين:
- أن يُحيوا في بحوثهم منهج الاستدلال العقلي في نُصرة عقائد الإسلام وإبطال ما يُضادُّها، لشدَّة الحاجة إليه في هذا الزمن.
- أن يسعوا في استخراج الحُجج والأدلَّة العقليَّة المَبثوثة في كتب الأئمَّة والعلماء، ثمَّ ترتيبها وتنسيقها وفق مناهج البحث المُعاصرة، فإنَّ في ذلك خدمةً عظيمةً للعلم وأهله، وللباحثين والدعاة إلى الله تعالى.

9. قائمة المصادر والمراجع

- ابن القيم، محمد ابن أبي بكر، مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة، تحقيق عبد الرحمن بن حسن بن قايد، دار عالم الفوائد - جدة، الطبعة الأولى: 1432هـ.
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: السابعة والعشرون، 1415هـ/1994م.
- ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم (ت: 728هـ)، مجموع الفتاوى، تحقيق: أنور الباز - عامر الجزار، دار الوفاء، الطبعة: الثالثة - 1426هـ/2005م.
- ابن تيمية أحمد بن عبد الحلیم (ت: 728هـ)، بغية المرئاد في الرد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية، تحقيق: موسى الدويش، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثالثة 1415هـ/1995م.
- ابن خلدون عبد الرحمن (ت: 808هـ)، مقدمة ابن خلدون، دار القلم - بيروت، لبنان، الطبعة: الخامسة - 1984م.
- ابن فارس أبو الحالجرجانيسين أحمد (ت: 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، الطبعة: 1399هـ/1979م.
- الأزدي أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت: 321هـ)، جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى - 1987م.

الأدلة العقلية على بطلان علم التنجيم عند الإمام ابن القيم من كتابه: "مفتاح دار السعادة"

- الجوهرى إسماعيل بن حماد (ت:393هـ)، الصحاح تاج العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، لبنان، الطبعة: الرابعة - 1407هـ/1987م.
- السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت:911هـ)، معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم، تحقيق: أ. د محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب - القاهرة، مصر، الطبعة: الأولى - 1424هـ/2004م.
- العريفي سعود بن عبد العزيز (معاصر)، الأدلة العقلية النقلية على أصول الاعتقاد، تكوين للدراسات والأبحاث، الطبعة: الثالثة - 1438هـ/2017م.
- المشعبي عبد المجيد بن سالم (معاصر)، التنجيم والمنجمون وحكم ذلك في الإسلام، أضواء السلف - الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية - 1419هـ/1998م.